لدعم القدرة التنافسية للشركات المساهمة السعودية
في ظل متغيرات النظام العالمي الجديد

د. صالح عبد الرحمن المحمود. د. محمود عبد الفتاح إبراهيم رزق

ملخص : يمثل التصدير الفاطرة التي بحركتها تسير معظم الأنشطة بجميع القطاعات الاقتصادية لأي دولة ، وحيث أن غالبية الـدول النامية يعتمد اقتصادها على تصدير منتجاً واحداً فقط ، فأن اقتصاد تلك الدول يتأثر بشكل حاد وسريع بأي متغيرات عالمية على أسعار هذا المنتج الذي تقوم عليه صادراتها ، وأدى ذلك إلى سعي جميع الدول إلى تنويع صادراتها حتى تحافظ على درجة معقولة من الأمان لاقتصادها في عالم يتسم بالتقلبات المفاجئة والعميقة . وفي حال تطبيق لتفاقية منظمة التجارة العالمية يصبح العالم سوقاً واحـدة تمثـل المنافسة أهم خصائصها ، ومن ثم أصبحت كل دولة تسعى إلى دعم صادراتها حتى تحصل على أكبر حصة ممكنة من تلك السوق فـي ظل المتغيرات التي فرضتها البيئة الاقتصادية للنظام العالمي الجديد . ونظراً لأن الأسعار يحددها السوق وليس المنتج فلم يعد أمام المنتج إلا خفض التكاليف كميزة تنافسية تدعم صادراته . وفي ظل النموذج التقليدي للمحاسبة عن التكاليف تتوفر معلومات مشوهة يترتب عليها اتخاذ قرارات تتمخض عنها نتائج سلبية من أهمها إضعاف المركز التنافسي للمنشأة ، وأدى ذلك إلـى ظهـور مـدخل إدارة التكلفـة الاستراتيجية والذي يوفر معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات التي تدعم القدرة التنافسية للمنشأة . وتمشياً مع تلك التطورات فإن هذا البحث يتناول إدارة التكلفة الاستراتيجية من الناحية النظرية ، حيث تم تناول المتغيرات التي فرضتها البيئة الاقتصادية في ظل النظام العـالمي الجديد ومتطلبات دعم القدرة التنافسية في ظل هذه البيئة ، وتلى ذلك تقييم الأساليب التقليدية للمحاسبة عن التكاليف وأوجه القصور فـي تلك الأساليب ، ودور مدخل إدارة التكلفة الاستراتيجية في معالجة أوجه القصور تلك وأثر ذلك على دعم القدرة التنافسية للمنشآت بصفة عامة والشركات المساهمة السعودية بصفة خاصة . ومن الناحية التطبيقية تم استطلاع مدى تطابق أو أخـتلاف آراء المـسئولين فـي الشركات المساهمة السعودية في العوامل المؤثرة في درجة المنافسة ، والعوامل المؤثرة في المركز التنافسي للشركة ، ومتطلبات دعـم هذا المركز ، والدور الحكومي الذي يمكن أن يدعم هذا المركز ، وطرق دعم القدرة التنافسية للشركة ، وآثر المنافسة علـى محاسـبة التكاليف متمثلة في أهداف وهيكل مراكز التكاليف وأسس التحميل . ومن الجدير بالذكر أن الدراسة التطبيقية قد انتهت إلى أن هناك تباينا بين آراء المسئولين في الشركات المساهمة نظراً لاختلاف أوجه الأنشطة بها مما يصعب معه الاتفاق على عناصر موحدة لتصلح لجميع تلك الشركات ، وإنما يمكن تحديد العناصر التي تناسب كل مجموعة متقاربة في أوجه نشاطها .